مؤتمر الحوار الوطني يستمع إلى ملاحظات المكونات حول تقرير فريق الحكم الرشيد

■ صنعاء / سبأ:

واصل مؤتمر الحوار الوطني الشامل أعمال جلسته العامة الثالثة أمس برئاسة عضو هيئة رئاسة الحوار محمد قحطان .

وقدمت المكونات المشاركة في المؤتمر خلال الجلسة ملاحظاتها حول تقرير فريق عمل الحكم الرشيد الذي تم استعراضه في جلسة أمس الأول والمتضمن (52) موجها دستوريا و(157) موجها قانونيا و(38) قرارا وتوصية، بالإضافة الى (19) مخرجا ما بين موجهات دستورية وقانونية وتوصيات متعلقة بشكل الدولة.

وثمنت المكونات في ملاحظاتها الجهد الذي قام به فريق الحكم الرشيد في سبيل بلورة المخرجات القيمة التي تضمنها تقريره النهائي.. معتبرة ان تلك المخرجات تعد من الانجازات الهامة التي حققها مؤتمر الحوار حتى الآن على طريق تحقيق الأهداف التي انعقد من اجلها المؤتمر وبناء الدولة المدنية الحديثة دولة النظام والقانون والعدالة والمساواة.

وأشاروا الى أن المخرجات التي توصل اليها الفريق تصب في مجملها في ترجمة الأهداف المنشودة لتحقيق الحكم الرشيد وفي مقدمة ذلك تحقيق التوازن وعدم التداخل بين السلطة والمسؤولية، ووضع معايير وأسس تطبيقية لتحقيق التنسيق والرقابة السليمة على مستوى التنظيم الإداري لوحدات الدولة المختلفة، وكذا ترسيخ وإعلاء القيم الإسلامية ومبادئ النزاهة وتحقيقها لدى المواطن اليمني.

وأشادت المكونات بما تضمنه التقرير من أسس للسياسة الخارجية تعبر عن الهوية العربية الإسلامية وتعزز المكانة الجيوسياسية الإستراتيجية لليمن، فضلا عن وضع آلية فعالة لإدارة السياسة الخارجية على مستوى العلاقات الإقليمية والدولية، الى جانب تجسيد سيادة النظام والقانون باعتبار سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، مع التأكيد على الاستقلالية الكاملة للهيئات الرقابية ماليا واداريا، وعدم خضوعها للسلطة التنفيذية، وتجريم الحزبية في القضاء وأجهزة الأمن والقوات المسلحة.

وباركت المكونات جملة الموجهات الدستورية التي خلص اليها الفريق وفي مقدمة ذلك الموجهات التي تنص على حظر وتجريم كل المليشيات المسلحة، و إلغاء شرعية أي حزب أو تكتل يُشكل مليشيات أو تكوينات مسلحة، والتشديد على تنظيم حمل السلاح الشخصي وحيازته، وتجريم تسليم أي مواطن يمني إلى دولة أجنبية باستثناء من ثبت ارتكابهم لجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو انتهاكات لحقوق الإنسان وتعذر محاكمته داخليا، وأن تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم ويحدد القانون الحالات التي تقيد فيها حرية المواطن فضلا عن التشديد بأن الجميع متساوون أمام القانون، وأن لا سلطة بدون مسؤولية ولا مسؤولية بدون محاسبة وكل سلطة مسؤولة أمام الشعب والقانون على أعمالها وتصرفاتها في مختلف مستويات القيادة والإدارة، وكذا التأكيد على خضوع جميع سلطات الدولة لمبادئ الحكم الرشيد ومدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة، ووضع ميثاق منظومة نزاهة وطنية (مدونة سلوك) في كافة مؤسسات الدولة وسن قانون عقوبات للمخالفين وإنشاء جهاز للرقابة الإدارية.

ونوهت المكونات في ملاحظاتها بتضمن تقرير فريق الحكم الرشيد نصوصا تحدد شروط من يترشح أو يعين في مناصب رئيس الجمهورية، رؤساء الوزراء، رؤساء المجالس التشريعية، رؤساء الأحزاب، والتنظيمات السياسية وأمناء العموم وكل المناصب القيادية والسياسية في الدولة وكذا بالموجهات التي تقضي بمحاسبة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء في حال ارتكاب أي منهما أعمالا مخالفة للدستور أو تعطيل أحكامه أو أحكام القوانين النافذة أو الحنث باليمين وذلك أمام الجهات المخولة دستوريا، ومنع الاحتكار في كافة القطاعات الاستثمارية، وتجريم تولي السلطة والمسؤولية العامة لكل من ثبت – بحكم قضائي- ممارسته للفساد أو نهب الممتلكات والأموال العامة أو تسخير السلطة لمصالح شخصية أو التفريط في مقدرات الوطن وسيادته أو الإخلال بأمنه واستقراره.

وثمنت في ذات الوقت مجمل الموجهات القانونية والتوصيات التي شملها التقرير وفي طليعة ذلك الموجهات التي تنص على وضع قواعد وأسس قانونية تحول دون نشوء الأزمات والصراعات السياسية التي تعد عامل إرباك متجدد يعيق الدولة عن القيام بواجباتها ، ويحد من مشاركة المجتمع وأطيافه المختلفة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في البناء والتنمية الشاملة والمستدامة، وكذا وضع قواعد وأسس قانونية تحول دون تغول القبيلة وتدخلها في سلطات الدولة واختصاصاتها من أجل بناء الدولة المدنية، مع وجوب الفصل التام بين الأحزاب وبين الدولة ، وخاصة الحزب أو الأحزاب التي في السلطة، ومنع توظيف مؤسسات وإمكانات ومقدرات الدولة للأهداف والمصالح الحزبية الخاصة ، ووضع عقوبات رادعة لمن يقوم بذلك الى جانب التأكيد على ضرورة وضع قواعد وأسس قانونية للتصدي علانية وبصراحة وشفافية لكل مشاكل الماضي، والتوافق على معالجتها حتى لا تظل عقبات في طريق الإصلاحات وبناء اليمن الجديد كلما أطلت برأسها، إما بالعفو الكامل أو نسيان الماضي، والترفع فوق الجراح أو بالمصارحة والمصالحة، أو العفو الجزئي أو أي رؤية يتم التوافق عليها، مع إعادة هيكلة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتبعيتها لمجلس النواب وإنشاء محاكم ونيابات متخصصة لمكافحة الفساد..

بالإضافة إلى التشديد في النصوص القانونية على حظر استخدام المساجد والمنشآت التعليمية والحكومية لممارسة النشاط الحزبي أو الدعاية لصالح أو ضد حزب أو تنظيم سياسي أو جماعة أو فرد وتجنب إثارة النزاعات الطائفية والمذهبية و المناطقية .

وأشادت المكونات في ذات الاطار بالموجهات التي توصل اليها الفريق ذات الصلة بتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية ومن ذلك الموجهات التي تنص على حق المرأة في الحصول على الفرص المتساوية في كافة المجالات والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والعامة وعلى أن تعطى نسبة لا تقل عن 34 % في الأجهزة الرقابية أسوة بسلطات الدولة الأخرى، وكذا تمكين الشباب علميا ومهنيا وسياسيا واقتصاديا وتوفير الظروف المناسبة لتوظيف طاقاتهم وتنمية مهاراتهم للقيام بدورهم في خدمة الوطن وقضاياه بجانب الموجهات التي تقضي بتمكين المرأة في هيئات الأحزاب والمنظمات بنسبة لا تقل عن 30 %، و الشباب دون سن الأربعين في هيئات الأحزاب والمنظمات بنسبه لا تقل 20 %،

كما اشادت بالموجهات التي تنص على ضرورة إصدار قانون لحماية الإعلاميين والصحفيين وضمان استقلاليتهم بما يضمن حرية التعبير للقيام بدورهم في ترسيخ الحياة الديمقراطية وقيم النزاهة والحكم الرشيد وكذا النص في قانون الاحزاب أو المنظمات على تجديد هيئات الأحزاب والمنظمات عبر الانتخابات الدورية الحرة المباشرة وبمعزل عن التزكية أو التصويت العلني أو القوائم المغلقة، مع تفعيل المساءلة ودور الهيئات الرقابية داخل الأحزاب والمنظمات، والتزام الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بالشفافية المالية المطلقة وبتوفير المعلومات الضرورية عن موارد الحزب والمنظمات للرأي العام وكذا التأكيد على إلغاء محكمة الصحافة، وإنشاء أقسام للشرطة النسوية وسجون خاصة بالنساء مؤهلة بدور حضانة، وإنشاء هيئة وطنية مستقلة ماليا وإداريا للخدمة المدنية تتسم بالكفاءة والحيادية، ووضع الضوابط اللازمة لتقليص التضخم الوظيفي والقضاء على الازدواج الوظيفي من خلال تطبيق قانون التقاعد والانتهاء من إجراءات البصمة الالكترونية للمجالين المدني والعسكري خلال عام فقط، بجانب التأكيد على أهمية دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا وضع خطة وطنية تهدف إلى تغيير الصورة السلبية عن الحرف اليدوية المختلفة والغاء معيار العيب في امتهان الحرف المختلفة وضرورة زيادة رواتب وأجور الموظفين وفقا لخطة مالية منهجية تربط بين تطور الإنتاجية ومعدل الزيادة في الراتب والحد الأدنى للفقر، فضلا عن التشديد على ضرورة خلق بيئة استثمارية جاذبة وإزالة كافة العوائق التي توضع أمام القطاع الخاص لتحقيق مشاركة حقيقية بين القطاع الخاص والعام والمجتمع المدني.

وقدمت المكونات المشاركة في مؤتمر الحوار ملاحظات على بعض الموجهات الدستورية والقانونية التي تضمنها تقرير فريق الحكم الرشيد ومقترحات بتعديلها .

تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية

النائب العام يوجه بالإفراج عن 333 سجينا معسرا

■ صنعاء / سبأ :

وجه النائب العام الدكتور على احمد الاعوش ، بالإفراج عن 333 سجينا معسرا ، تكفلت الدولة بدفع ما عليهم من حقوق خاصة للغير بمبلغ 310 ملايين و857 الف ريال .

وأوضح النائب العام ان عملية الإفراج تأتي تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية للإفراج عن المعسرين ممن قضوا مدة الحبس المحكوم بها عليهم ولم يستطيعوا سداد ما عليهم من التزامات للغير من ديات وأروش وحقوق مالية.

إلى ذلك قام رؤساء ووكلاء النيابة العامة في أمانة العاصمة بمباشرة عملية الإفراج في السجن المركزي بالعاصمة صنعاء ، حيث تم الإفراج عن 102 سجين معسر .

فيما تتوالي عملية الإفراج عن بقية السجناء المعسرين في السجون المركزية بالمحافظات، ففي عدن 20 سجيناً ، والحديدة 20 وتعز 25 واب 26، والمكلا حضرموت 33 وسيئون خمسة ، وذمار 22، وحجة 17 ، والضالع 14 ، وصعدة أثنان ، وعمران خمسة ، ولحج 16 ، شبوة أثنان، المحويت 7 ، المهرة خمسة ، مأرب اثنان ، ريمة ستة ، البيضاء ثلاثة ، النيابة العسكرية واحد .

مناقشة تحضيرات تنفيذ الانتخابات القادمة

■ صنعاء/ سبأ :

التقى رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء القاضي محمد حسين الحكيمي أمس رئيس قطاع الخدمة المدنية في المملكة المتحدة بوب كيرسلاك ونائبة السفير البريطاني بصنعاء آليسون كيمب .

وفي اللقاء الذي حضره نائب رئيس اللجنة القاضي خميس سالم الديني ورئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية القاضي عبد المنعم الارياني ورئيس قطاع العلاقات الخارجية القاضي علي سليمان جرى مناقشة واستعراض عدد من القضايا والمواضيع المتصلة بالتحضيرات الجارية لتنفيذ الانتخابات القادمة.

وأطلع رئيس اللجنة القاضي الحكيمي المسئول البريطاني على مجمل التحضيرات والخطوات التي قطعتها اللجنة في سبيل التحضير لتنفيذ المهام المسندة إلى اللجنة خلال المرحلة المقبلة ،مشيرا إلى أن اللجنة تمضي حالياً في اتجاه التحضير لتنفيذ مرحلة القيد والتسجيل بما يواكب التطورات العالمية والثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم وذلك من خلال إعداد سجل انتخابي الكتروني يكون مقدمة للسجل المدني.

وأشاد القاضي الحكيمي بمدى الاهتمام والرعاية الذي تحظى به اللجنة من قبل الدول الداعمة للمرحلة الانتقالية في اليمن وفي مقدمتها الحكومة البريطانية التي ساهمت بشكل كبير وفاعل في تقديم الدعم لتنفيذ مشروع السجل الانتخابي الالكتروني.

بدوره أشاد المسئول البريطاني بالخطوات التي أنجزتها اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء في إطار التحضير لتنفيذ الانتخابات القادمة، مؤكداً استعداد بلاده لتقديم كافة أوجه الدعم للمرحلة الانتقالية في اليمن والوقوف الى جانب اللجنة العليا وتقديم الدعم المطلوب الذي يمكن اللجنة من أداء عملها على الوجه المطلوب.

استعرضت رؤيتي الحراك والإصلاح لضمانات تنفيذ مخرجات الحوار

لجنة التوفيق تناقش المعوقات أمام الفريق المصغر للقضية الجنوبية

■ صنعاء / سبأ :

ناقشت لجنة توفيق الآراء بمؤتمر الحوار الوطني الشامل في اجتماعها أمس برئاسة نائب رئيس مؤتمر الحوار الدكتور ياسين سعيد نعمان ، ما توصل إليه المؤتمر في إطار إنجاز موضوعاته المختلفة.

واستعرضت اللجنة المعوقات التي واجهت عمل الفريق المصغر المنبثق عن فريق القضية الجنوبية، وفي هذا الاتجاه أكدت اللجنة ضرورة التئام الفريق، للبحث في موانع استمرار عمله، واتخاذ المعالجات التي تضمن عودة الفريق لاستكمال ما تبقى من نقاط وقضايا لم يتم الاتفاق حولها بعد.

كما استعرضت لجنة التوفيق مصفوفتين خاصتين بضمانات تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار مقدمتين من مكوني الحراك الجنوبي والتجمع اليمني للإصلاح، وأقرت استكمال النقاش حولهما في اجتماعها يوم السبت القادم بعد استيفاء تقديم كل المكونات لرؤاها حول الضمانات.

هيئة مكافحة الفساد تقر عددا من الإجراءات لوقف الاعتداء على أراضي حرم مطار الحديدة

■ صنعاء / سبأ :

ناقشت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اجتماعها الاستثنائي أمس برئاسة رئيس الهيئة أفراح بادويلان قضية الاستيلاء والاعتداء على أراضي حرم مطار الحديدة من قبل عدد من العسكريين والمدنيين.

وأقرت الهيئة عدداً من الإجراءات الكفيلة بوقف الاعتداءات سواء ما يتعلق منها بإجراءات مواصلة عمليات إزالة الاستحداثات والتعديات بصورة سريعة أو استكمال التحقيق مع من تبين ضلوعهم في جرائم الاعتداء على أراضي حرم المطار مدنيين وعسكريين ومن تواطئوا معهم في تسهيل الاستيلاء على أراضي المطار وذلك وفقاً لقرارات الهيئة واللجنة الرئاسية في المحضر المصادق عليه من قبل رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي في 15 أكتوبر 2012م لإزالة الاستحداثات واسترداد أراضي حرم المطار.

كما أقرت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد مخاطبة السلطة المحلية بمحافظة الحديدة وأجهزة الأمن وقيادة القوات الجوية بتوقيف الاستحداثات والاعتداء على أراضي حرم مطار الحديدة بما يكفل الحفاظ على أراضي حرم المطار.

كما ناقشت الهيئة في اجتماعها عدد من قضايا الفساد واتخذت الإجراءات اللازمة حيالها.

في حفل توديع لـ (24) من الطلاب اليمنيين الحاصلين على منح مجانية كاملة من جامعة رجب طيب التركية

شرف: لدينا (3 – 4) آلاف طلب لخريجي الثانوية والحكومة غير قادرة على تلبية رغباتهم في مواصلة التعليم

■ صنعاء/ بشير الحزمي :

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي هشام شرف حاجة اليمن إلى دعم ومساعدة الدول المانحة في توفير فرص تعليمية للطلاب اليمنيين من خريجي الثانوية .

وقال في حفل توديع 24 طالبا يمنيا فازوا في برنامج المنح الكاملة المقدمة من جامعة رجب طيب اردوغان في ريزى بتركيا للعام 2013م أن اليمن تمتلك ثروة بشرية كبرى ولديها إعداد كبيرة من الطلاب المجدين ويحتاجون إلى فرصة في التعليم للمساهمة في بناء مستقبل اليمن، وأن على الدول المانحة أن تنظر إلى التعليم العالي في اليمن بعين الرعاية والاهتمام وأن تساهم في تحقيق حلم الآلاف من الطلاب المتفوقين الذين يرغبون في مواصلة تعليمهم داخل اليمن وخارجه .

وأعرب عن شكره وتقديره للحكومة التركية وللسفير التركي بصنعاء وجامعة رجب طيب اردوغان لإتاحة الفرصة لهذا العدد من الطلاب اليمنيين المتفوقين لمواصلة تعليمهم العالي في تركيا مشيدا بجهود السفير التركي بصنعاء في تطوير وتنمية علاقات التعاون والشراكة بين اليمن وتركيا في مجال التعليمي العالي والمجالات المختلفة التي تساهم في تطور اليمن وازدهاره .

وتطلع إلى أن تخصص بقية الجامعات التركية عدد من المقاعد الدراسية المجانية للطلاب اليمنيين حتى تتمكن الوزارة من الوفاء بمتطلبات الطلاب اليمنيين الراغبين بمواصلة تعليمهم الجامعي.

لافتا إلى أن لدى الوزارة من 3 – 4 آلاف طلب لخريجي الثانوية العامة في العام الواحد غير أنه لا يزيد الاستيعاب عن ألف طالب وهو ما يشكل ضغطاً كبيراً على الوزارة .

ولفت الدول المانحة إلى تقديم المنح المجانية للطلاب اليمنيين المتفوقين وأن تأخذ هي زمام القيادة في عملية اختيار الطلاب حتى لا يقال أن الوزارة تمنح المنح الدراسية الخارجية لأبناء المسئولين مؤكدا أن الحكومة اليمنية بإمكانياتها البسيطة غير قادرة على تلبية رغبات الآلاف من الطلاب الذي يرغبون في مواصلة تعليمهم داخل وخارج اليمن .

من جانبه أوضح سعادة سفير جمهورية تركيا بصنعاء فضلي تشورمان أن هذا البرنامج الذي يشمل 22 منحة مجانية كاملة للمتفوقين من خريجي الثانوية العامة في مختلف المحافظات اليمنية لدراسة البكالوريوس في المجالات المختلفة ومنحتين لدراسة الماجستير هو برنامج استثنائي إضافة إلى برنامج المنح المقدمة سنويا من الحكومة التركية والبالغ عددها 75 منحة .

وقال إن الطلاب الحاصلين على مقاعد دراسية في الجامعات التركية كمنح من الحكومة التركية للعام 2013م والبالغة 75 منحة بالإضافة إلى 5 منح لطلاب كلية الشرطة قد سافروا إلى تركيا .

وأضاف : هذه المنح الاستثنائية وعددها 24 منحة كانت نتاجاً للمهرجان التعليمي الذي عقد خلال هذا العام في صنعاء وعدن بمشاركة 45 جامعة تركية وبحضور 7 رؤساء لجامعات تركية من بينهم رئيس جامعة رجب طيب اودوغان التي قدمت هذه المنح .

لافتاً إلى أن هذه المنح قد قدمت للطلاب المتفوقين من مختلف المحافظات اليمنية.

وقال أن نجاح هذا البرنامج سيكون دافعا ومشجعا لبقية الجامعات التركية لتقديم منح مجانية للطلاب اليمنيين مؤكدا أهمية خلق تعاون وشراكة بين الجامعات التركية واليمنية وفتح آفاق واسعة للتعاون بما يخدم البلدين وشعبيهما الصديقين مشيدا بمستوى العلاقات اليمنية التركية وما وصلت إليه من تطور ونماء.

وكانت السفارة التركية بصنعاء قد استكملت كافة الإجراءات المتعلقة بسفر الطلاب اليمنيين الفائزين بمقاعد دراسية في جامعة رجب طيب اودوغان التركية ضمن برنامج المنح الكاملة للعام 2013م . ومن المتوقع ان يغادروا ارض الوطن متوجهين إلى الأراضي التركية للدراسة خلال الأيام القليلة القادمة.